قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

الولاية الثالثة و اجتماع عقداء الداخل خلال الثورة الجزائرية 6-12 ديسمبر1958

la Wilaya trois et la réunion Inter wilayas des colonels du 06/08 décembre 1958 pendant la révolution algérien

أ د. أحمد مسعود سيدعلي [1] *
[1] قسم التاريخ جامعة المسيلة – الجزائر

Key words:
Willaya:III, National liberation Army, BLEUITE planned, interim government of the Algerian Republic, Algeria révolution.

Abstract

The relationship between the leadership of the Algerian Revolution inside and outside the land has formed an obstacle in the development of general path of the revolution,however the field commanders inside still considered to promote the armed struggle by arms from exterior that what external leaders had been ordered to do, but the policy of the border cordon Maurice line in june 1957 then Chale on summer1958,the latters has disrupted to carrying weapons from exterior and remained incapable to cross the electrified lines and thus complicated the situations and created intrusion among the leadership bodies in wilayas like what happened to the third wilayas following the operation of AKAVADO or BLEUITE planned by the Captain LIGI since the end of the Algerian Battle which has benn launched on summer 1958,an operation which badly affected the responsible leaders that pushed the Colonel AMIROUCHE to warn his fellows,so he immediately held meeting with interior Colenels on December 1958.This study adopted mainly on certificates and archives only for the reports about the wilayas including the record of the meeting of the interim government of the Algerian Republic and the National Council for the Algerian Revolution reports that were submitted to the interim government following its issue by the National Council for the Algerian Revolution during its meeting on December/January 1959,1960 meeting that is the main point in our study.

معلومات المقال
تاريخ المقال:
الإرسال :2020/02/24
القبول : 2020/04/27

الكلمات المفتاحية:
الولاية الثالثة،
الثورة الجزائرية،
جيش التحرير الوطني،
الحكومة المؤقتة،
اجتماع العقداء/ عملية الزرق.

ملخص

ظلت العلاقة بين قيادة الثورة الجزائرية بالداخل والخارج تشكل حجرة عثر في تطور المسار العام للثورة، فقادة الثورة بالداخل ظلوا يعتبرون تعزيز الكفاح المسلح منوط بجلب السلاح من الخارج ، الأمر الذي كان مكلف به قادة الثورة بالخارج، لكن سياسة التطويق الحدودي التي انتهجتها إدارة الاحتلال -خط موريس جوان 1957 ثم خط شال في صيف 1958-، ساهمت في خنق الولايات بالداخل وشلت حركة تنقل قوافل جلب السلاح من الخارج إلى الداخل ، والحالة هاته فان حدة التذمر والامتعاض تضاعفتا على اثر التداعيات التي خلفتها عمليات الاختراق التي طالت بعض الهيئات القيادية في الولايات، مثل ما حدث للولاية الثالثة بعد عملية الزرق الشهيرة في صيف 1958 ، عملية ساهمت تداعياتها في خلق حالة هستريا ،اجتاحت القادة ذاتهم،مما جعل العقيد عميروش لا يتوان في تحذير رفاقه من خطر ها في باقي الولايات ، ويدعو إلى اجتماع مع عقداء الداخل في ديسمبر1958، اجتماعا احدث حالة استنفار في الحكومة المؤقتة وانتهى بتعميق الصراع بين قيادة الثورة بالداخل والخارج.ولدراسة هذا الموضوع ارتأينا الوقوف عند: ما هي ارتباطات هذا الاجتماع بالصراع الذي كان بين الباءات الثلاث؟ إلى أي مدى ساهم هذا الاجتماع في تعميق الصراع بين الداخل والخارج؟ انعكاساته على فاعلية الكفاح المسلح بالداخل؟

اعتمدت هذه الدراسة على أرشيف خاص بتقارير الولايات ومحاضر اجتماعات الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني ، تقارير كانت تقدمها الحكومة المؤقتة اثر مسألتها من طرف المجلس الوطني للثورة خلال اجتماعاته ،هذه الوثائق هي موجود بالأرشيف الوطني بالجزائر ضمن علبة تتضمن ملفات و علب مصورة تبدأ من c02..c04،c010،c011، c012،c022

* Corresponding author at: University of Msila. ALGERIA
Email : sidali_280@yahoo.fr

1ـ مقدمة

شكل اجتماع العقداء الداخل خلال الثورة الجزائرية بين السادس و الثاني عشر من شهر ديسمبر1958،بأراضي الولاية الثانية والذي حضره قادة الولايات على التوالي الأولى بقيادة العقيد حاج لخضر عبيد ،والثالثة بقيادة العقيد عميروش - منظم الاجتماع- والرابعة بقيادة العقيد امحمد بوقرة،والسادسة بقيادة العقيد الحواس محاولة من قادة الثورة الميدانيين بالداخل لفض النزاع الذي ظل ينخر في مؤسسات الثورة بعد انعقاد مؤتمر الصومام اوت 1956، نزاعا تجسد في الصراع بين الداخل والخارج ، و ظهر بقوة بعد الخروج الاضطراري للجنة التنسيق والتنفيذ في مارس 1957،اثر استشهاد العقيد بن مهيدي خلال معركة الجزائر،حيث انتقل بقية الأعضاء إلى تونس وظلوا يديرون في شأن الثورة انطلاقا من القواعد الخلفية للثورة عبر الجبهتين ، خاصة بعد أن طوقت قوات الاحتلال الفرنسي الحدود الجزائرية التونسية والمغربية على حد سواء بخط موريس بدأ من جوان 1957، ثم تعزز هذا التطويق ببناء خط ثاني خط شال في صيف 1958 ،الأمر الذي ضاعف من حدة اختناق الولايات بالداخل بعد أن نفذت كميات السلاح وتعذر على قوافل السلاح الرجوع إلى الداخل ،قوافل كان قادة الولايات يعولون عليها كثيرا لتعزيز الكفاح المسلح بالداخل.

والحالة هاته وفي غياب أي اتصال مع الخارج ،حتى بعيد إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19/09/ 1958، أخذت الولايات التي تركت لشأنها تعاني الأمرين، النقص الفادح في السلاح وغياب أي اتصال مع القيادة في الخارج الأمر الذي جعلها عرضة لكي تنطلي عليها مؤامرة جيش الاحتلال إن على المستوى السياسي أو الاستخباراتي، وهو ما وقع للولاية الثالثة التي راحت ضحية لعملية الزرق في صائفة1958،مما اوجد حالة من الهستريا طالت قيادة الولاية ذاتها، هاته الأخيرة راحت تحذر بقية قادة الولايات من إمكانيات توسع عملية الزرق نحو أراضيها،وهو ما جعل العقيد عميروش يسارع إلى الدعوة لعقد اجتماع تنسيقي بين قادة الولايات في ديسمبر 1958.

الوضع العام للثورة قبل الاجتماع

سجل مطلع سنة 1958،تطورات حاسمة بالنسبة للثورة الجزائرية إن على المستوى الداخلي الذي توج بالتطويق الكلي للحدود الجزائرية الشرقية والغربية بعد أن تم بناء خط موريس منذ سبتمبر 1957،الأمر الذي جعل حركة إمداد الداخل بالسلاح تكاد تبدوا شبه مستحيلة،و على المستوى الإقليمي العربي للثورة الجزائرية،فقد تعرضت الساحة الإقليمية للثورة للعدوان الفرنسي على الأراضي التونسية بمنطقة الساقية في فيفري1958 مما أثر سلبا على القواعد الخلفية للثورة هناك، وعربيا تضاعف التدخل المصري في الشأن الداخلي للثورة وازدادت رغبة جمال عبد ناصر في احتوائها،وهو ما تجسد عبر التضييق على الإعانات التي كانت تقدمها مصر للثورة بحيث أصبحت تخضع للمساومات والمراقبة الدقيقة مقارنة بالإعانات التي كانت تقدمها جمهورية العراق الفتية بقيادة قاسم علي وجمهورية سوريا[1].

وأمام سياسة التطويق الحدودي التي فرضتها إدارة الاحتلال على طول الحدود الجزائرية الشرقية والغربية، و بداية تكدس الأسلحة التي كانت تجلبها الثورة بالخارج نحو قواعدها الخلفية بتونس والمغرب سارعت لجنة التنسيق التي اضطرت إلى مغادرة الجزائر [2]، منذ شهر مارس1957 نحو تونس سارعت إلى إعادة تنظيم شؤون وحدات جيش التحرير الوطني بالحدود المشكلة من القوافل التي كانت قد كلفت بجلب السلاح نحو الداخل وفئة المجندين من اللاجئين الجزائريين،والفارين من الجيش الفرنسي،و أقدمت على تنظيم عمليات الإمداد ،وفي هذا الإطار جاء اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ في04 أفريل1958، الذي استحدث الدوائر الثمانية التي شكلت بدورها أنوية لظهور الحكومة المؤقتة لاحقا في سبتمبر1958، كان من بين هذه الدوائر دائرة التسليح والتموين العام التي أسندت قيادتها إلى العقيد أوعمران[3]، و كلفت بتموين لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالجبهتين الغربية والشرقية اللتان استحدثتا في ذات الاجتماع السابق الذكر.

هذا وقد حددت لجنة التنسيق والتنفيذ في ذات الاجتماع مهام لجنة تنظيم العمليات العسكرية بشقيها الشرقي والغربي في: إحداث التنسيق بين الولايات، لإبعاد شبح الصدام فيما بينها وفي حال وقوع ذلك فإن اللجنة تكون بمثابة الحكم، ألزمت اللجنة بإعداد الإطارات العسكرية،والسياسية والطبية لتعزيز الكفاح المسلح والقيام بالإصلاحات التي تراها تتلاءم مع مستجدات الكفاح المسلح[4].

والظاهر أن إقدام لجنة التنسيق على هذا العمل في هذا التوقيت بالذات - أي إعادة تنظيم القواعد الخلفية للثورة جاء بعد أن تمكنت من إبعاد خصومها من المناوئين لقرارات مؤتمر الصومام بدءا من آواخر1956إلى ربيع1957، من أمثال علي محساس المدعوم من بن بلة و الذي كان يشرف على قاعدة طرابلس وتونس وكذا مجموعة المشوشين من الأوراسين- عباس لغرور، وعبد الله تجا ني، ولزهر شريط-.

ويبدو أن لجنة التنسيق في أثناء مسيرتها هذه لأجل تصفية وإعادة تقويم الوضع بالنسبة للقواعد الخلفية للثورة وجدة نفسها تمتلك جيش ثاني خارج التراب الوطني، تشكل من وحدات الولايات الماكثة عند الحدود وثلة من الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي فضلا عن حركة التجنيد التي قامت بها فيدرالية جبهة التحرير الوطني بالأراضي المغربية والتونسية في صفوف اللاجئين الجزائريين والمقيمين منهم[5].

ويبدو للمتتبع أيضا أن بصمات كريم بلقاسم في هذا الميدان بدت جد واضحة فيما يتعلق بإنشاء جيش نظامي خارج التراب الوطني ،فالشواهد على ذلك هي كثيرة و تؤسس لذلك وما

المشروع الذي تقدم به الرائد أيدير مولود حول ذات الموضوع إلا دليلا على ذلك[6].

وبالتركيز على تتبع عملية الإمداد نحو الداخل، ومقارنة ما كانت تمتلكه الثورة من أسلحة بالخارج قد يتبين للملاحظ أن اهتمامات قادة الثورة حينها سرعا نما توجهت صوب استحداث جيش نظامي آخر موازي لجيش التحرير بالداخل،بعد أن سمحت لهم الظروف بذلك، وهم إذ فعلوا ذلك مضطرين فإنهم لم يعلنوا البتة في أدبيات الثورة خلال اجتماعات الحكومة المؤقتة أو المجلس الوطني تخليهم عن دعم الثورة بالداخل،لكن كان يكفي والحالة هذه الإشارة إلى الحاجز المكهرب الذي أقامته فرنسا وسياسة التطويق الحدودي التي أخذت تعزز بداية من صيف سنة1958،ببناء سد مكهرب ثاني خط شال على طول الحدود الشرقية للجزائر لتبرير الأداء السلبي في هذا الميدان.

لقد جاء تنظيم الذي استحدثته لجنة التنسيق والتنفيذ في اجتماعها في 04من شهر أفريل سنة1958، كحل فرضته مستجدات الثورة على طول الحدود الشرقية والغربية للجزائر،كما جاء كاستجابة جزئية من قيادة الثورة بالخارج لقادة الداخل المتذمرين من خروج القيادة المركزية للثورة وانقطاع الاتصالات وعمليات الإمداد بالسلاح منذ مارس 1957،يضاف إلى ذلك فإن العديد من الولايات كانت تطالب بعودة وحداتها الماكثة على طول الحدود الشرقية أو الغربية للجزائر[7]، فالولاية الأولى كانت تمتلك28% من تلك الوحدات و القاعدة الشرقية نسبة 07%والولايتين الثالثة والرابعة كان لديهما نسبة 10% أما الولاية الثانية فهي التي كان لديها الجزء الأكبر من وحداتها على الجبهة الشرقية بنسبة 45%،لأجل ذلك جاء هذا التنظيم كاستجابة ملحة لتمثيل جل الولايات،التي كانت متذمرة من قادة الثورة بالخارج الذين كانوا في نظرها مقصرين تجاه عمليات الإمداد بالسلاح ،والظاهر أن حالة التطويق التي فرضتها إدارة الاحتلال ،ونفاذ السلاح والعتاد ضاعف من حالة التذمر بين قادة الثورة بين الخارج والداخل إلى درجة أن هذا الأخير أخذ يتهم في قيادة الثورة بالخارج بحجز جنود قوافل السلاح التي كلفت بجلب السلاح من الخارج[8]، بعد أن ضاقت بها السبل أمام سياسة التطويق الحدودي[9].

ـ امتعاض قادة الداخل من الحكومة المؤقتة

شهد الثلاثي الأخير من سنة 1958،تصاعد حاد في عتبة الصراع بين رفقاء السلاح،أي بعيد إنشاء الحكومة المؤقتة في سبتمبر من نفس السنة،كان أهمها قضية العقيد العموري في أكتوبر من ذات السنة السالفة الذكر ،و طريقة تعاطي قادة الثورة مع قضية العموري طريقة لم تزد إلا في تعفن الأوضاع،لقد بدا واضح في تلك الأثناء أن صرح كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة أخذ يتهاوى ضمن أجهزة الثورة، إذ شهدت وحدات جنود جيش التحرير الوطني المرابطة بالحدود الشرقية في نهاية سنة1958،وبداية1959، حالة تذمر جراء استعانة الحكومة المؤقتة بالحكومة التونسية للقضاء على عصبة الأوراس النمامشة فيما عرف بمؤامرة العقيد العموري،يضاف إلى ذلك فإنه في الوقت الذي كانت الولايات بالداخل تعاني حصار مرير بفعل سياسة التطويق الحدودي بعد ان استكمل بناء خط موريس في سبتمبر1957، ثم بداية تطبيق مخطط شال في صيف 1958،الذي اخذ يعزز في سياسة التطويق الحدودي ببناء خط موازي آخر يحمل اسمه سيحكم الخناق على الثورة .

لقد عاشت هذه الأخيرة أيضا صراعات ضمن مؤسساتها حول عملية الإمداد بالسلاح والعتاد على قلتها؛ففي الوقت الذي كانت الثورة بالداخل تختنق،كانت وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة بالحدود تمتلك ترسانة عسكرية جد متطورة بالمقارنة مع ما يمتلكه جيش تقليدي ينتهج إستراتيجية حرب العصابات لتحقيق أهدافه،ويمكننا التدليل على ذلك بما كانت تنفقه مصالح جيش التحرير الوطني ما وراء الحدود على وحداتها ففي الفترة الواقعة بين أوت 1958،إلى جانفي من نفس السنة ،ارتفعت قيمة النفقات لمختلف الأجهزة العتاد الذخيرة الإصلاح اللباس...،ارتفعت من خمس ملاين وخمسمائة ألف فرنك فرنسي إلى خمسون مليون فرنك فرنسي،مما يوحي بازدياد عدد اللاجئين الذين جندوا على مستوى الحدود الشرقية،زد على ذلك تطور نوعية السلاح الذي غدا يمتلكه جيش التحرير الوطني[10]. من رشاشات مضادة للطيران، قذائف المورتي بين ماي 1957إلى أوت1959

هذه الترسانة بدا واضحا إذاك أنها إن لم توظف في تعزيز الكفاح المسلح، فإنها لن تكون ذات فاعلية مستقبلا،كما استفادة وحدات جيش التحرير الوطني في ذات الفترة وعززت بالتحاق إطارات جزائرية عسكرية من خريجي المدارس العربية العسكرية والفارين من الجيش الفرنسي،لكن هذه الطاقات ظلت ساكنة وغير موظفة،كما بدا السلاح المكدس في مخازن جيش الحدود يشهد حالة تلف بفعل عدم الاستعمال، زد على ذلك فإن قادة الثورة آنذاك فشلوا في محاولة تنظيم وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة بالحدود بغية تعزيز الكفاح المسلح عن طريق صهر كل طاقات جيش التحرير الوطني بعضها بالبعض ودمجها ضمن قيادة موحدة وإخضاعها لإستراتيجية واضحة المعالم يتم فيها القضاء على الصراعات القبلية والحزازات بين سكان الريف والمدن وبين المتخرجين من المدارس العسكرية العربية والفرنسية.

لقد تجلى فشل قادة الثورة في هذا الصدد في المغامرة التي شهدها مشروع الرائد ايدير مولود باعتباره مدير ديوان وزارة القوات المسلحة بقيادة كريم بلقاسم لتوحيد وصهر وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة بالحدود قصد استحداث جيش عصري،مغامرة انتهت بفتح الأبواب نحو حركة تمرد واحتجاج صعدت من حدة الشرخ بين قادة الثورة خلال صيف

وخريف سنة 1958[11]، من جهة أخرى فإن العديد من قوافل الإمداد التي كانت قد كلفت من طرف الولايات بجلب السلاح ظلت قابعة ماوراء الحدود ،بعد أن عجزة عن اختراق الأسلاك الشائكة،الأمر الذي ضاعف من مشاعر الامتعاض لدى قادة الداخل ، هكذا كان مشهد الثورة بالخارج.

أما على المستوى الداخلي فإن حالت التذمر التي كان يعيشها القادة الميدانيين للثورة تجاه قادة الثورة بالخارج أخذت منحى تصاعدي وطالة معظم الولايات عدا الخامسة والثانية،تذمرا تجسد في اجتماع عقده مسئولو الولايات الأولى الثالثة، السادسة والرابعة، عرف باسم اجتماع عقداء الداخل في 12/06، ديسمبر1958، بمبادرة من العقيد عميروش،الذي كانت ولايته إلى وقت قريب تعيش حالة من الانفلات الخطير جراء عملية الزرق التي أطلقها العقيد غودار لتسميم البنية التحتية لجيش وجبهة التحرير الوطني في أفريل1958.

ـ أوضاع الولاية الثالثة1956/1958

ظلت الولاية الثالثة تدين بالولاء لزعيمها الأول كريم بلقاسم واستمرت على هذا النحو طيلة فترة الثورة التحريرية،حتى في ظل غيابه بعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ،كما تمكن هذا الأخير من توزيع مساعديه في إدارة شؤونها وشؤون بعض الولايات كا الولاية الرابعة والسادسة، وترقيتهم في الهياكل القيادية للثورة سواء بالداخل أو الخارج،الأمر الذي جعل الولاية برمتها وزعيمها الأول محط ريبة خلال الفترة الممتدة من سنة1957/1960 بالنسبة للكثير من قادة الثورة، بل وحتى قواعدها في بعض الولايات وانتهت باقتناع هؤلاء بأن الزعيم الأول للولاية(أي المنطقة الثالثة خلال الفترة الممتدة من 1954/أكتوبر1956)ثم في لجنة التنسيق والتنفيذ(1958/1956)ومكلفا بالشؤون العسكرية وجيش التحرير الوطني،ووزير للقوات المسلحة لجيش التحرير الوطني(سبتمبر1958/جانفي1960) وفي الأخير عضو في اللجنة الوزارية للحرب و وزيرا للخارجية 1962/1960، اقتنع هؤلاء بأن هذا الأخير يحابي عناصر منطقته في ترقيتهم وتوليهم لمناصب قيادية في هيئات الثورة على بقية المناضلين في جيش وجبهة التحرير الوطني بالداخل والخارج ،غير أن قوة الولاية الثالثة لم تستمدها فقط من صلابة وطول النفس الذي تميز بهما كريم بلقاسم، بل إن الثقل الكبير الذي كانت تشكله منطقة القبائل كلها من حيث كثافة المناضلين في التيار الاستقلالي سابقا زمن حزب الشعب وحركة الانتصار، وتوفرها على مورد مالي مهم كان لدى شريحة المهاجرين حوالي ثلاثين بالمائة من اليد العاملة بالمنطقة كانت تعيش بالمهجر[12]، كل ذلك أهل المنطقة لتلعب دور رئيس في الكفاح المسلح،وبالتالي فإن قوة كريم استمدها حينما توفرت هذه الشروط ليوظفها لاحقا ويستثمرها لتقوية حضور المنطقة في جميع هيئات الثورة.

وعليه فإن الولاية الثالثة ظلت من حيث البعد التنظيمي والعسكري الأكثر أهمية بعد الولاية الأولى،ويكفي التدليل على ذلك بالانطلاقة نفسها للعمل المسلح عشية الثورة حيث كان بحوزتها ما بين مائتين وثلاثمائة مجاهد،ما جعلها في المرتبة الثانية بعد لأوراس التي كانت تمتلك خمسمائة مجاهد[13]، لأجل ذلك ظلت أيضا ثاني معقل خطير يهدد سلطات الاحتلال على الدوام،كما تميزت الولاية الثالثة برغم المحاولات اليائسة التي قامت بها الإدارة الفرنسية منذ لافجري لتنصير المنطقة، بتمسك قادتها بطقوس وشعائر الإسلام والحرص على احترامها وتطبيقها في صفوف المناضلين في جيش وجبهة التحرير الوطني على مدار ساعات اليوم [14]، وبالتالي تعزيز معاني الجهاد والشهادة في ذهنيات ونفوس هؤلاء الأمر الذي كان يقوي بدوره ويدفع بمسار الكفاح المسلح.

والظاهر أن اجتماع الشروط السابقة الذكر مع ظروف آنية كانت تستدعيها مصلحة الثورة ببقية الولايات جعلت من الولاية الثالثة تشكل مركز ثقل الثورة تارة، مما جعل أنظار الجيش الاستعماري تركز عليها، فبصماتها لأجل تنظيم الولاية السادسة على يد العقيد علي ملاح[15] بداية من أكتوبر1956، ومساهمتها لإعادة تنظيم وحقن الدماء بين الرفقاء المتخاصمين في الولاية الأولى خلال زيارة عميروش[16] في خريف 1956، كانت واضحة بحيث جلبت إليها ريبة بعض رفقاء السلاح الذين كانوا يرون في هذه المبادرات محاولة للاحتواء من طرف العنصر القبائلي كما جلبت إليها اهتمام المصالح الاستخباراتية لجيش الاحتلال بغية التوقيع بها،مستغلة حالة الفزع الكبير التي طالت المناضلين بعيد معركة الجزائر في فيفري 1957، ويبدو أن إدارة الاحتلال استغلت هذه الظرف حينما حاولت تجنيد عناصر من الفدائيين الذين تم اعتقالهم بعد ذات معركة لتخترق بهم صفوف وحدات جيش التحرير الوطني في الولايات،و خططت في حال عجزها عن تحقيق عملية الاختراق إلى العمل على تعميم الإشاعات والتضليل بزرع الشك وزعزعة الثقة بين عناصر جيش التحرير الوطني لما لهذا الأمر من عواقب وخيمة على تعداده، ذلك أن العملية في حد ذاتها تقود لا محال إلى التصفية وتبديد القوة البشرية للثورة،وفي هذا الإطار جاءت عملية أكفا دو أو BLEUITE الشهيرة التي خطط لها العقيد كودارGODDAR ونفذها النقيب ليجي LéGER في شهر جويلية 1958بالولاية الثالثة[17]، جندت لها إدارة الاحتلال بعض العملاء الذين قاموا بدورهم بالترويج لفكرة مفادها اندساس عناصر من الطلبة الذين التحقوا حديثا بعد الإضراب الشهير بصفوف جيش التحرير الوطني وظلوا على اتصال بإدارة الاحتلال، وبدأت عملية التشكيك تطال كل هياكل الولاية.

انتهت العملية برد عميروش الحازم لتطهير صفوف الثورة، عن طريق استحداث مراكز للاستنطاق داخل تراب الولاية

راح ضحيتها الكثيرون[18]، منتجة بذلك حالة من الهستريا العامة اجتاحت القادة المسئولين ذاتهم، مما جعل العقيد عميروش لا يتوان في تحذير رفاقه من خطر هذه العملية في باقي الولايات.[19]

ـ اجتماع عقداء الداخل06/12/ديسمبر1958

يعزو الكثير من المؤرخين أن اجتماع العقداء بالداخل في ما بين السادس و الثاني عشر ديسمبر 1958دعى إليه العقيد عميروش بضواحي جيجل. في الشمال القسنطيني، ويرى المؤرخ محمد حربي أن كريم بلقاسم هو الذي أوعز للعقيد عميروش لتنظيم هذا الاجتماع، في مناورة لإضعاف خصميه بوصوف وبن طوبال[20]، اجتماع كان مقرر لتقييم الوضع العام للثورة بالداخل؛ وتنسيق العمل مع قادة الولايات و رسم الأفاق لمستقبل الكفاح المسلح، حضر هذا الاجتماع قادة الولايات الآتية:

الثالثة (العقيد عميروش) الولاية الرابعة بقيادة العقيد أمحمد بوقرة والولاية السادسة العقيد سي الحواس والولاية الأولى بقيادة العقيد الحاج لخضر،وتغيب قادة الولايتين الخامسة والثانية. [21]

لقد أسس عميروش لهذا الاجتماع بالتحضير لوثيقة وفاق وقعها قادة الداخل ضد قيادة الخارج ممثلة في الحكومة المؤقتة التي لم تلبي حاجة الداخل الملحة في التموين والتمويل ،في الوقت الذي ركزت جهودها على النشاط الدبلوماسي،[22] كما شكل الاجتماع رسالة تهديد واستنكار للطريقة التي تأسست بها الحكومة المؤقتة وتبرئة ساحة قادة الداخل مما قد يقع جراء ذلك ،ومحاولة لتصحيح مسار الثورة مما علق بها .كما أعاب العقداء على قادة الخارج تهاونهم في تقديم العون الكافي للداخل .وانحرافهم عن المسار الصحيح للثورة .

وقد تركز النقاش خلال الاجتماع على:

-إيفاد لجنة تحقيق إلى الداخل.

-قضية العزلة المطبقة التي غدا يعيشها الداخل منذ خروج لجنة التنسيق والتنفيذ في مارس1957، عزلة فرضت تغييب قيادة الداخل في المشاركة في اتخاذ قرارات جد هامة بالنسبة لمصير الثورة،عزلة فرضت حالة من الاختناق في صفوف وحدات جيش التحرير الوطني بالنظر إلى توقف عمليات الإمداد والتموين.

- التوزيع العادل للسلاح بين الولايات.

-تحويل أنظار قوات جيش التحرير المتمركزة على طول الحدود عن مهامها الأساسية،وعدم استعمالها على الحدود لشل نشاط القوات الفرنسية،وفك الحصار على المجاهدين في الداخل.

- ضرورة دخول إطارات الثورة المتواجدين بالخارج

-اعتبار القيادة بالخارج لم تضاعف جهودها في سبيل إعادة ربط العلاقات مع الداخل.

-لأجل ذلك فإن قادة الداخل طالبوا ضرورة العودة إلى العمل في إطار مبدأ القيادة الجماعية وأسبقية الداخل على الخارج

- استحداث لجنة ولائية تضم عناصر قيادية من ولايات الداخل لمواجهة حالة الاختراق التي أخذت تشنها أجهزة استخبارات العدو.

- على الولاية الثالثة أن تفد مبعوثيها لإعانة مسؤلي الولاية الأولى لإرساء النظام من جديد في صفوف الوحدات المتناحرة بسبب النعرات القبلية.

-الولاية الرابع تقدم الدعم للولاية السادسة بإيفاد كتائب لتطهيرها من عصابات بلونيس.

اختتم الاجتماع بتوقيع الحاضرين من قادة الولايات وأرسلت محاضره[23] إلى الحكومة المؤقتة بتونس عن طريق الرائدين عمر أوصديق، وعزا لدين.

وقد تسلَّمت الحكومة المؤقتة المحضر المذكور، في 12مارس1958 واستمعت إلى شروح قدمها كاتب الدولة عمر أوصديق[24]، وفي ذات السياق ذكر السيد فرحات عباس أن عمر أوصديق أسر له بأن عميروش عازم على أن لا تبقى في الخارج سوى مندوبية يسيرها شخص واحد هو فرحات عباس،أما المسئولون الآخرون للجبهة فإنهم سيجبرون على العودة إلى أرض الوطن،وستسند القيادة العليا إلى ضابط برتبة جنرال،قد يكون عميروش نفسه[25].

و من دون الخوض في صحة رواية عباس أو عدمها فإن الاجتماع في حد ذاته أحدث حالة استنفار لدى قيادة الثورة بالخارج،ذلك أنه جمع كل الأطراف المتذمرة من هاته الأخيرة فقيادة الأوراس شاركت في الاجتماع باسم العقيد الحاج لخضر عبيد الذي يكون قد شارك ضمن الإطار العام الذي خلفته تداعيات القضاء على مجموعة العموري من طرف الحكومة المؤقتة[26]، بالإضافة إلى أن المنطقة ذاتها كانت إلى بداية فترة الحاج لخضر بؤرة توتر شديد لم تتحكم فيها قيادة الخارج،فالهواجس التي خلفتها سلطة كريم بلقاسم في وزارة القوات المسلحة،دفعت بالكثير من القادة الميدانين نحو التمرد ورفض الخضوع لسلطة الثورة في الخارج الممثلة في نظر هؤلاء في شخص كريم ،لقد لعبت المنافسة الحادة بين الباءات الثلاث في تشويه صورة هذا الأخير الذي غدا في نظرهم يحابي في العنصر القبائلي في الترقيات و المناصب القيادية لجيش التحرير[27]، ويبدوا أن تضافر العوامل السابقة الذكر مع ما كان يعانيه الداخل من حالة تذمر جراء انقطاع الاتصالات وتوقف عمليات الإمداد بالداخل،جعل قادة الأوراس يشاركون في الاجتماع.

أما قيادة الولاية السادسة فكان الاجتماع بالنسبة إليها أمرا حيويا، فالعقيد سي الحواس تركزت جهوده منذ تعينه على رأس الولاية السادسة في ماي1958،في القضاء على المصالية

بأراضي الولاية السادسة،التي كانت تنازعه السلطة جهود لم تقوي من مركز الولاية السادسة ضمن مؤسسات الثورة التي ظلت غائبة عن اجتماعاتها المصيرية التي عقدتها منذ مؤتمر الصومام إلى مؤتمر طرابلس الأخير في ماي جوان 1962،مرورا باجتماع العقداء في خريف1959.علاوة على ذلك فإن التقارب الذي حدث بين العقيدين بوقرة وعميروش مع الحواس أعطى لهذا الأخير نفسا آخر في محاولة بسط نفوذ الثورة بأراضي الولاية السادسة[28].

من جهته أخرى فإن مشاركة عميروش كانت قوية وقد أكدت جل الوثائق أن الاجتماع كان بوحي منه وبإيعاز من كريم بلقاسم لإضعاف خصميه لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف،ضف إلى ذلك فإن أوضاع الولاية الثالثة كانت مهيأة لتنظيم ذلك النوع من الاجتماعات التي اعتبرتها قيادة الثورة محاولة انقلابية فحالة الاستنفار التي عاشتها الولاية الثالثة اثر واقعة الزرق، عززت من رغبة عميروش في استحداث هيئة تنسيق بين الولايات لتنسيق العمليات العسكرية وتوحيد الإستراتيجية وهو ما تضمنته محاضر اجتماع عقداء الداخل كما أن النقص الفادح في عمليات الإمداد بالسلاح الذي كانت تعاني منه الولاية الثالثة مقارنة مع بقية الولايات جعلت عميروش يعاتب كريم عبر رسالة وجهها له في 1959/01/19حول المحاباة التي كانت تشهدها بعض الولايات في الإمداد بالسلاح مقارنة ببقية الولايات[29].

بوقرة من جهته كان الاجتماع بالنسبة اليه مصيريا بالنظر إلى ما كانت تعانيه الولاية الرابعة من ضائقة وشح في ميدان التسليح،علاوة على عدوى قضية الزرق التي طالة ولايته، فعميروش ما لبث أن نبه بوقرة من خطورة الاختراقات التي قد تطال الأجهزة القيادية في الثورة،خطورة جعلت بوقرة يقتنع [30] برواية عميروش بخصوص تورط عضوين بارزين في مجلس الولاية الرابعة وهما الرائدين عمر أوصد يق وعزا لدين لأجل ذلك قام بعزلهما وأوفدهما إلى الحكومة المؤقتة للتحقيق معهما،يضاف إلى ذلك أن الوضع العام للولاية الرابعة في فترة العقيد بوقرة بالنظر إلى الجهود التي بذلها من أجل إعادة تنظيمها وتقوية صفوف الثورة ،جهودا ترامى صداها إلى تخوم الولاية السادسة والخامسة على حدا سواء ،اثر التنسيق الذي كان يجري مع العقيد سي الحواس للقضاء على المصالية وتتبعها بأراضي الولاية السادسة،أما بالولاية الخامسة التي ظل قادتها بالخارج فإن بصمات العقيد بوقرة على هذه الأخيرة جعلت من المنطقتين الرابعة والسابعة من الولاية الخامسة ينسجمان مع بقية مناطق الولاية الرابعة،لقد بدا عمل بوقرة في هذا الاتجاه يشكل نواة لاستحداث هيئة تنسيق بين الولايات لتنظيم الكفاح المسلح[31].

موقف الحكومة المؤقتة

شكل اجتماع عقداء الداخل في حد ذاته سابقة خطيرة في اعتقاد قادة الثورة بالخارج الذين عاشوا حالة من الاستنفار القصوى،واعتبروه مؤامرة ضد الحكومة المؤقتة، فمن جهة ظلت الشكوك تحوم حول كريم من طرف خصومه في الحكومة والتي جعلتهم يعتقدون أن الاجتماع جاء بإيعاز منه إلى عميروش[32] لاستحداث هيئة تنسيق بين الولايات وهو الأمر الذي لم يخفيه كريم في معرض جلسات المجلس الوطني للثورة[33]، بل كان يدعو إلى تشكيل هذه الهيئة كحل عملي للتحكم في الوضع الداخلي للثورة والتخلص من مسألة أسبقية الداخل عن الخارج، والظاهر أن تعامل قيادة الخارج مع هذه المسألة كان شبيه بتعاملها مع بقية المسائل، لقد ظلت مهووسة من أي مبادرة يقدم عليها قادة الداخل باعتبارهم أتباعا،فهي لم تشركهم –أي قادة الولايات–في المسائل المصيرية التي تخص الثورة [34]

لقد وجهت الحكومة المؤقتة بسرعة استدعاء إلى العقداء الأربع للمثول أمامها وحسم الموقف لصالحها، عن طريق قطع الطريق لمنسق الاجتماع العقيد عميروش بإيفاد الرائد عبد الرحمان ميرة إلى الولاية الثالثة لخلافته،لكن استجابة العقيد الحواس و عميروش لدعوة الحكومة المؤقتة لأجل المثول أمامها واعتزامهما الانتقال الى تونس في 28مارس1959 كلفها الشهادة مما جنب قادة الثورة بالخارج أزمة كانوا في غنى عنها إذاك .

ـ تداعيات عملية الزرق واجتماع العقداء على الولاية الثالثة

عبرت مؤامرة الزرق بشكل أو بأخر عن حدة الشقاق الذي كان بين القيادة في الداخل والخارج ،وكيف استغلته أجهزة مخابرات العدو ووظفته لصالحها تحضيرا لجر الولايات الواحدة تلو الأخرى، نحو سلم الشجعان الذي أعلن عنه لاحقا في أكتوبر1958،وهو الأمر الذي نوه إلى خطورته عميروش في رسالته السابقة الذكر إلى لجنة التنسيق والولايات، وأشار اليه بوضوح في رسالة أخرى وجهها إلى كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة،على اثر عملية الاعتقال التي طالت الرائد عزالدين بالولاية الرابعة و فراره السريع في مطلع سنة1959. [35]

فقدت الولاية الثالثة بعد انتشار هذه المؤامرة قوتها واستقرارها الداخلي،بل راحت تعاني شدة الطوق الحدودي الذي بدأ جيش الاحتلال يطبق فيه عبر خط موريس ثم شال لاحقا،ليضاف إلى هذا العبء القاتل الخلافات التي كانت تنخر في قيادي الثورة في الخارج وكأنهم كانوا غير عابئين بالمصير المجهول الذي كان ينتظر الداخل،في هذه الأجواء المشحونة اضطر عميروش إلى تنظيم اجتماع عقداء الداخل في ديسمبر1958، وهو بذلك ألب قيادة الخارج ضده ،التي ظلت تتوجس خيفة من كل مبادرة يقدم عليها الداخل، الأمر الذي سجله قادة الخارج خلال اجتماع العقداء العشر بعد أن انتقدوا بشدة طريقة عميروش في معالجة مؤامرة الزرق،بل اعتبروا هذا التصرف تعبيرا عن ضعف في الأداء القيادي [36]

لقد ازدادت أوضاع الولاية الثالثة سوء بعد استشهاد العقيد عميروش خلال رحلته إلى تونس رفقة سي الحواس قائد

الولاية السادسة في 1959/03/28، ففي شهر ماي من نفس السنة أوفدت الحكومة المؤقتة الرائد عبد رحمان ميرة من تونس على رأس لجنة تحقيق نحو الولاية الثالثة، وتكليف لقيادتها ليجد هذه الأخيرة تحت وطأة تداعيات عملية الزرق،ومما زاد في تأزم الأوضاع هو تعنت عبد الرحمان ميرة حول قضية الزرق مع الرائد محند اولحاج قائد الولاية بالنيابة رغم إقدام هذا الأخير على تحرير المشتبه فيهم و محاولته الدءوبة لإقناعهم بأن العملية من صنع أجهزة مخابرات العدو بغية إعادة الثقة بين عناصر جيش التحرير الوطني،غير أن تصرفات الرائد ميرة بخصوص التحويلات الكبيرة التي كان يأمر بها مسؤلي النواحي كانت دائما تلقى تحفظات محند اولحاج، وبدا وكأن الولاية تقاد بقيادة مزدوجة،مما أعادة حالة التيه من جديد بين صفوف جيش التحرير،حالة لم تنتهي إلا بعد استشهاد الرائد عبد الرحمان ميرة [37] في السابع من نوفمبر1959.

في الوقت الذي كان فيه قادة الولاية الثالثة يتنازعون حول السلطة،انطلقت عمليات شال الكبرى لتضيف إلى المعانات التي كان عليها جموع الجماهير الشعبية جراء عملية الزرق، لفحات جحيم العمليات العسكرية التي طالت أرضيهم بدءا من 1959/09/22إلى نهاية مارس1960،تحت اسم عملية المنظار[38]، التي علقت عليها القيادة العسكرية والحكومة الفرنسية آمالا كبرى و أولتها الصحف الاستعمارية بدعاية كبرى في إطار الحرب الشاملة التي كانت تخوضها إدارة الاحتلال[39].

حشد الجنرال شال لهذه العملية 25000جندي فرنسي حسب رواية ألستر هورن فضلا عن القوات المحلية المشكلة من الحركة [40]، فحين تذكر بعض المصادر الجزائرية حسب رويات مجاهدي منطقة القبائل، بأن عدد القوات التي حشدت وصل إلى مائة ألف جندي أضيف لهم قوات الحركة والطوابير الإفريقية المشهورة بوحشيتها، معززة ب 4000شاحنة عسكرية و2000دبابة مصفحة وعدة أسراب من الطائرات القتالية1000طائرة، وحوالي 100مروحية تسندها عشرات السفن الحربية الراسية على طول الساحل بين جيجل ودلس [41] وهي أرقام تبدو مبالغ فيها بالنظر إلى أن العملية جاءت متزامنة مع عمليات أخرى طالت ولايات أخرى، أما محمد تقية فيقدرها بخمسين ألف جندي ضمت الفرقتين العسكريتين، الفرقة العاشرة و الخامسة والعشرين للمظليين رفقة عتاة جنرالات الجيش لفرنسي :

Gracieux،Cazenave،Gilles،Dudognon،Dulac،Massu، Olié،Bonnet و[42]Faure.

كان الجنرال شال يشرف شخصيا على إدارة عملية المنظار انطلاقا من مركز قيادته الذي أقامه في أعالي جبال جرجرة حوالي 1720م، كي سيتسنى له الإبقاء على الاتصال الدائم مع مختلف الوحدات والفرق التي انتشرت بتراب الولاية وغطته شبه كليا، ومنه يوجه شال الأوامر والتعليمات إلى الفرقة العاشرة للمظليين بمنطقة القبائل الكبرى، والفرقة الخامسة والعشريين للمظليين بجبال البابور والقبائل الصغرى[43]، كما أقام لهذه العملية دعاية إعلامية كبرى عادة عليه بزيارة الجنرال ديغول لمركز قيادته بأعالي جرجرة في نهاية أوت1959، ليقف على وحشية العمليات التي طالت المنطقة برمتها، وحشية تجلت في القضاء على كل شيء يمت بصلة إلى الحياة في سبيل تجويع وحدات جيش التحرير الوطني، أقدمت جحافل جيوش شال بمنطقة دوجى قرب الصومام على إتلاف ما يعادل15000شجرة تين والقضاء على250رأس من القطعان،كما فقدت ذات المنطقة ثلث سكانها1200 ما بين شهيد وفقيد وحتى أولائك الذين اقتيدوا إلى المحتشدات فإن حياتهم كانت أشد فظاعة ففي إحدى القرى التي كانت مهيأة سلفا لأن تكون محتشدا كان مقرر لها أن تضم 3000فرد وفي أثناء بدء عملية المنظار سيق15000فرد إلى ذات المحتشد مما جعل حياتهم هناك رهينة لشتى الأمراض والأوبئة ناهيك عن حالة الإعياء الكلي التي طالت الأهالي[44]، فحين فقدت وحدات جيش التحرير الوطني العاملة بالولاية خلال سبعة أشهر من العمليات العسكرية 45% من عتادها العسكري وثلثي من تعدادها العسكري وفق ماروا الرائد حميمي فيصل عضو مجلس الولاية الثالثة[45].

لم تثني الصراعات التي كانت تنخر في قيادة الولاية الثالثة من عزيمة قادتها للتصدي لجحيم عملية المنظار ،بل استعدت لها بعيد الانطلاقة،وفي هذا الصدد سارع محند اولحاج بتوجيه تعليمات فورية إلى وحدات جيش التحرير الوطني بضرورة العودة إلى خوض حرب العصابات التي مارستها الثورة في البداية،والقيام بتفتيت وحدات الجيش إلى أفواج صغيرة لا تتجاوز العشر أفراد تسهل عملية الكر والفر،وتجنب المواجهات المميتة مع العدو،ونصب الكمائن الخاطفة وتلغيم الطرقات والتركيز على القيام بالعمل الفدائي في المراكز الحضرية ما من شأنه جلب الدعاية الإعلامية وزعزعة ثقة العدو،على أن ذلك لم يخلص وحدات جيش التحرير الوطني من المواجهة الحتمية مع الجيوش الجرارة التي صخرة لعملية المنظار،ففي 27/جولييه1959،واجهة وحدات جيش التحرير مرغمة في معركة أكفا دو ترسانة شال بكل بسالة حيث واجهت شراسة الطيران الحربي المعزز بفرق المظليين،فضلا عن سلسلة من المعارك التي كبد فيها جيش التحرير الكثير،كمعركة سيدي يونس في أوت من نفس السنة وجرمونة،أزرو،وبوعريبة في شهر سبتمبر ومعركتي تيقرين وايقوماضين[46] في نوفمبر1959،معارك كلفت وحدات الولاية الثالثة الكثير،لكنها لم تستأصل شؤفة الوطنية الجزائرية ،فالمعارك الضارية وسياسة الإبادة الجماعية التي انتهجها شال في سبيل خنق وحدات جيش التحرير الوطني،لم تحقق ما كان يصبو اليه بغية تجنيد أكبر عدد من الحركة ضمن صفوفه،وإضعاف القدرات القتالية لجيش التحرير الوطني

بما يسمح للقوات المحلية المتواجدة أصلا بالمنطقة،لمواجهة أي عودة ممكنة لفلول جيش التحرير الجريحة،ذلك أنه اعترف بخيبة الأمل التي انتابته رغم حجم العمليات التي قام بها واعتبر محاولته لتفتيت وحدات جيش التحرير الوطني غير ذات جدوى[47].

لقد واجه الرائد محند اولحاج بصفته قائدا للولاية الثالثة بالنيابة منذ استشهاد عميروش،جحيم عمليات المنظار ومرارة الشقاق الذي نشب مع رفقاء السلاح من أبناء منطقته الذين ظلوا ينازعونه السلطة لكن في هذه المرة من طرف مجموعة من الضباط الذين نازعوه الولاية، وبالرغم من الدعم الذي تلقاه من طرف الحكومة المؤقتة لمواجهة المنشقين،وهو دعما كان له دلالته بالنسبة لمسيرته في إدارة شؤون الولاية حيث تم ترقيته إلى رتبة عقيد في مارس ، فإن اتزانه ورزانته باعتماده أسلوب المدارات مع خصومه انتهى إلى تسوية سلمية لقضية الضباط الأحرار، و الحفاظ على علاقة التودد مع قادة الخارج، الأمر الذي ظل متمسك به إلى غاية أزمة صائفة 1962، حينما اتخذ القطب الثاني المعارض لجماعة وجدة مقر ولايته، ملجأ و معارضة لجماعة بن مركز بلة.[48]

خاتمة:

لقد قوضت تداعيات عملية الزرق أوضاع الولاية الثالثة برمتها وافقدتها صولاتها التي ميزتها زمن الانطلاقة الاولى للثورة بحيث كان لها الريادة مثل الاوراس في احتضان الكفاح المسلح وتخفيف الضغط عن الولاية الثانية،كما انها ساهمت- بعقد مؤتمر الصومام في اراضيها -في تفعيل الكفاح داخل و خارج أراضيها وأعطته ديناميكية وفاعلية كانتا كفيلتين بان تفتح للثورة أفاقا واعدة وخصبة ، كما كانت تضم خيرة وحدات جيش التحرير الوطني التي كانت تكلف بتفعيل الكفاح المسلح عبر بقية الولايات وفرض سلطة جيش وجبهة التحرير الوطني كما كان الشأن مع زيارة عميروش إلى الاوراس وتأطير الثورة بالولاية السادسة - علي ملاح- لقد غدت الولاية الثالثة بعد عملية الزرق واجتماع العقداء الذي نظمه قائدها محل ريبة من طرف قادة الثورة بالخارج الذين كانوا يرون فيها امتداد لسلطة كريم بلقاسم،هذا الأخير لما تراجعت سلطته بالخارج مع نهاية سنة 1959، أصبحت الولاية الثالثة عرضة للشقاق بين رفقاء الكفاح المسلح مع الرائد عبد الرحمان ميرة بعد استشهاد العقيد عميروش ثم مع حركة الضباط الأحرار التي واجهها محند اولحاج، وفي ذات الوقت كان عليها أن تواجه جحيم عمليات شال ضمن عملية المنظار التي انطلقت من 22 /09/1959إلى نهاية مارس1960 ، فقدت خلالها وحدات جيش التحرير الوطني العاملة بالولاية خلال سبعة أشهر من العمليات العسكرية 45% من جاهزيتها العسكرية وثلثي تعدادها العسكري.

من جهة أخرى فقد ساهمت هذه العملية أي عملية الزرق في ظهور هيئة تنسيق بين الولايات بعد اجتمع قادة الداخل في صف واحد ضد الحكومة المؤقتة واتهموها بالتقصير ،ذلك ان اجتماع العقداء بالداخل شكل محاولة رائدة كادت أن تقوض القبضة التسلطية للباءات الثلاث على أجهزة الثورة ،كما أن انتهاج هؤلاء أي العقداء الأربع لسياسة التشهير وتوظيف الدعاية بالأداء السلبي للحكومة المؤقتة تجاه سياسة إمداد الداخل بالسلاح ، علاوة على طريقة تشكيل الحكومة المؤقتة حينها (قادة الداخل كانوا يرون في تشكيل الحكومة المؤقتة دون استشارة المجلس الوطني للثورة الجزائرية خرقا لسيادة هذا الأخير)، كان كفيل أيضا بتقويض أسس الشرعية التاريخية التي كان يتغنى بها الباءات الثلاث على خصومهم من السياسيين، وفي ذات الأثناء أدرك هؤلاء أن حركة العقداء الأربع قد تفتح أفاقا أخرى لحركات احتجاجية تعطي لنفسها شرعية تطهير الثورة وتقويمها،لأجل ذلك عاشوا حالة من الاستنفار ووجهوا بسرعة دعوات إلى العقداء الأربع للمثول أمام الحكومة المؤقتة وحسم الموقف،غير أن استشهاد العقيدين عميروش والحواس، على التوالي قائد الولاية الثالثة والولاية السادسة خلال اعتزامهما الالتحاق بتونس في 28مارس1959، ثم استشهاد قائد الولاية الرابعة امحمد بوقرة في 5ماي 1959،شكل في تقديرنا ضارة نافعة لقادة الثورة بالخارج الذين ادخروا جهدهم لمعارك أخرى سرعان ما طفحت إلى السطح بعد أن شل عمل الحكومة المؤقتة في ربيع 1959، فاضطر رئيسها إلى استدعاء القادة العسكريين عبر رسالة مؤرخة في العاشر جويلية 1959 إلى قادة الولايات؛ بدعوتهم فيها إلى تحمل المسؤولية إزاء الأوضاع التي آلت إليها الثورة الجزائرية الأمر الذي سيمهد لانعقاد اجتماع العقداء العشر 11اوت إلى 15ديسمبر 1959، اجتماع سيقوم فيه العسكريون برسم خريطة جديدة لهياكل الثورة وفتح أفاقا واعدة وخصبة لنخبة عسكرية فتية صاعدة ستتولى زمام الهيئات الانتقالية للثورة الجزائرية ، ستأخذ شرعيتها بعيد انتهاء أشغال ذات الاجتماع بانعقاد دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية16 ديسمبر1959/18جانفي1960.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

الهوامش:

1- م .و.للأرشيف:و.م.ث.ج: دورة 17ديسمبر1959/18جانفي1960،تقرير عبد الحميد مهري عن نشاط لجنة التنسيق الأولى أوت1957/سبتمبر1958،علبة مصورة رقم:C02

2- GILBERT MEYNIER: Histoire Intérieure DU F.L.N 1954_1962 E CASBAH ALGER 2003;P:308

3- Mohamed Harbi:: Lés Archives de L révolution Algérienne ;E:jeune afrique Paris; 1981.p183

4- و.م.ث.ج،دورة17/ديسمبر1959/18جانفي 1960، تقرير كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة،علبة مصورة رقم:
C04

5- حول الدور الذي قامت به فيدرالية الجبهة في تونس والمغرب أنظر: أحمد مسعود سيد علي : الثورة الجزائرية التطور السياسي والتنظيمي من خلال محاضر مجلسها المنعقد بطرابلس من 09/27أوت1961،دار الحكمة الجزائر 2010،ص:12/14

6- حول هذا المشروع وتداعياته أنظر:

Mohamed Harbi: LE F;L.N mirage et réalité E:NQD/E.N.A.L;Alger;1993

;P:232 et GILBER MeYNIER:OPCIT;P:315

7- على سبيل المثال كانت الولاية الثانية تطالب بعودة وحداتها التي كانت قد كلفت بجلب السلاح من الحدود الشرقية بعد أن ضاقت عليها السبل اثر عمليات شال الكبرى في صيف1959، وحدات قدرت وفق على كافي ب:3000مجاهد أنظر: رسالة الولاية الثانية إلى الحكومة المؤقتة 17،نوفمبر1959،في مذكرات علي كافي::مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري1946/1962،دار القصبة الجزائر1999 ص:317_319،

8- نفسه:ص:317

9- GILBER MeYNIER:OPCIT;P:312

10- م.م.و.ث ج .دورة ديسمبر1959/جانفي1960، جدوال تبين نوعية وكمية الأسلحة والذخيرة التي كانت تمتلكها الثورة بالخارج،في تقرير كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة،علبة مصورة رقم: C04

11- لقد اجتاحت حركة العصيان الكتائب الوافدة من النمامشة،ثم طالت بعض مناطق الولاية الثانية لتنتهي بمغامرة قامت بها القيادة على مستوى الحدود التونسية حيث حاول النقيب أحمد بن شريف وحما لولو، استدراك الوضع بإصدار نداء للمتطوعين الجزائريين للدخول إلى الجزائر،حينها حل هذا الخبر كصاعقة لدى أولائك الذين تهاوت عزائمهم وهممهم في صفوف وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة بالحدود، وأعلنوا تخليهم عن الانتقال إلى جبهات القتال تحت ذريعة المرض،أو حتى الظهور بمظهر المريض عوض مواجهة الأسلاك الشائكة،كان الكثيرون يرغب العمل—كسائقي شاحنات أو حلاق ... عوض التضحية بأنفسهم لأجل قضية بدأت تظهر غامضة في تصورهم وغير ذات جدوى أنظر: Mohamed HArbi.:LE F;L;N op. cit. p:223 ;224 ;227

12- خيثر عبد النور: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية-1954 1962،أطروحة دكتوراه إشراف شاوش حباسي جامعة الجزائرأفريل2007 ص:266

13- GILBER MEYNIER:HISTOIRE INTERIEURE DU F.L.N 1954_1962 OPCIT P:278

14- أنظر جدول توقيت يومي أو يوميات المجاهد في قلب الولاية الثالثة في الملاحق التي ذيلها ميني في كتابه السابق الذكر:ص:738

15- مصطفى بن عمر: الطريق الشاق إلى الحرية،دار هومة الجزائر2002،ص60

16- مصطفى مراردة: شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، مذكرات ،تقديم يوسف مناصرية،ط:دار الهدى الجزائر2003ص:66

17- علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري1946/1962، مذكرات الرئيس كافي علي،دار القصبة للنشر الجزائر1999 ص:123

18- دون الخوض في الجدال العقيم حول عدد الضحايا الذين سقطوا جراء هذه المؤامرة بين400، ضحية ما ذكره عبد الحفيظ أمقران في مذكرات في مسيرة النضال والجهاد دار الأمة الجزائر1997،ص:149 و1800،ما ذكره علي كافي في مرجعه السابق ص:123/124 و3000ضحية ما ذكره ألستر هورن Histoire de la guerre D'Algerie.E:albin michel;Paris1987 ص:337،فإن طريقة التعامل مع الأزمة من طرف العقيد عميروش هي التي قد تنفض الغبار وترجح الرقم القريب من الحقيقة،ففي شهادة أدلى بها عبد الحفيظ أمقران صرح هذا الأخير أن عميروش كان يدعو ويؤكد على المحققين الذين عينهم لأجل التحقيق في أمر المشبوهين التحري والتريث ومخافة الله قبل الإقدام على تحديد الحكم أنظر: شهادة عبد الحفيظ أمقران في الندوة التي نظمها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر بمناسبة استشهاد العقيد لطفي في26 مارس 2007،بنادي الضباط بالعاصمة.

19- أنظر نص الرسالة التي وجهها العقيد عميروش الى الولايات ولجنة التنسيق والتنفيذ في 03/أوت1958،في علي كافي المرجع السابق ص:126/127/128/129/130/،131،من جهة أخرى يزعم الرائد عزا لدين أن عميروش أرسل اليه رسالة أيضا يحذره من خطورة عملية أكفا دو وتداعياتها التي طالت حتى كموندو علي خوجة الذي كان مسؤل عليه الرائد عزا لدين بالولاية الرابعة،لكن كيف يراسل عميروش الرائد عزالدين وهو محل شبهة لديه، ففي رسالة بعث بها الى كريم بلقاسم كان عميروش يشكك في قضية فرار الرائد عزا لدين من سجن طابلات بعيد اعتقاله،ويعتقد أنه قد يكون مندس في الثورة.أنظر رسالة عميروش إلى كريم بلقاسم بتاريخ 19جانفي1959، في علي كافي مصدر سابق ص:409،وأنظر:

Cdt AZZEDINE: LES FELLAGAS;E:ENAG;ALGER1997;P249

20- Mohamed HArbi. : LE F; L; N op. cit. p:230

21- لقد وجه العقيد عميروش رسالة لوم بتاريخ1958/12/15، للعقيد علي كافي عن عدم حضوره الاجتماع رغم أنه كان في ولايته على مسافة ثلاثة ساعات مشيا،في الوقت الذي قطع فيه سي الحواس قائد الولاية السادسة ومحمد بوقرة قائد الولاية الرابعة شهرين مشيا ، وأظهر عميروش أن تغيب كافي قد آلم الجميع بغية دراسة الوضع العام، وضعا أخذ يتجه أكثر نحو التشرذم .أنظر: نص الرسالة في علي كافي:مذكرات الرئيس علي كافي،مصدر سابق:406/407

22- SLiman Cheik :La Révolution Algérienne projet et action 1954/1962 ;Thés de Doctorat ; Grenoble ;France 1975 ;T :III ;P :614

23- أنظر محضر اجتماع عقداء الداخل الموجه إلى الحكومة المؤقتة في فيفري 1959، في :علي كافي :مصدر سابق:383

24- م.ع.الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر /1992،ج:02، دار هومة الجزائر2000 ص:189.

25- إذ صحت رواية فرحات عباس نقلا عن عمر أوصديق فإن بوقرة كان بالفعل غير عابئ بقيادة الثورة بالخارج وإلا كيف نفسر تكليفه لشخص مشبوه لينوب عنه للمثول أمام الحكومة المؤقتة وتوضيح قضية اجتماع عقداء الداخل. أنظر:

FERHAT ABBAS: F Abbas Autopsie d'une guerre.E:garnies Frères.Paris1980.P: 256

26- خلفت الطريقة التي تم من خلالها تصفية مجموعة العموري وقعا كبير لدى الكثير من قادة الأوراس الذين ظلوا يتذمرون من قيادة الثورة بالخارج الممثلة خصوصا في شخص كريم .أنظر:

Abderazak Bouhara ; Les viviers De lin dépendance; E : casbah, Alger 2001.P : 197

27- حوار مع الملازم جلامدة خميسي ضابط سابق في جيش الحدود بالجبهة الشرقية1959/1962،متقاعد من جيش الشعبي الوطني .حوار بمدينة المسيلة 2008/09/15

28- Sadek SallaM: La réunion Inter wilayas de décembre 1958 Ré visitée a partir des Archives de L.A.N;OPCIT;P:72

29- رسالة عميروش إلى كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة 19/01/1959،في علي كافي :مرجع سابق ص:408:

30- Teguia MOHMED L'A.L.N Dan La Willaya IV.E:casbah Alger;2002 P:95/98

31- الظاهر أن هذه الجهود هي التي جعلت من الباحث صادق سالم يعتقد أن اجتماع عقداء الداخل جاء بوحي من بوقرة وليس من عميروش،أنظر:

Sadek SallaM: La réunion Inter wilayas de décembre 1958 Ré visitée a partir des Archives de L.A.N;OPCIT;P:72

32- لقد اعتبر العقيد هواري بومدين خلال اجتماع العقداء العشر 11اوت15/1959/ديسمبر1959،جلست 12اكتوبر1959،ان تصرف العقيد عميروش مع قضية الزرق ينم عن ضعف في القيادة .انظر م.م.و.ث.ج/ محاضر اجتماع العقداء العشر علبة مصورة رقم c010

33- م.م.و.ث.ج.دورة أوت1961،جلسة1961/08/18،مداخلة كريم بلقاسم، علبة مصورة رقم: C022

34- لقد تم تغيب قادة الولايات في مسألة تشكيل الحكومة المؤقتة،ولم يتم الالتفات نحو الداخل ،في الوقت الذي عكفت لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية في عقد سلسلة من الاجتماعات قاربت الثمانية من سبتمبر1957/إلى أوت1958، كما استشيرت فيدرالية الجبهة بفرنسا لكن الداخل تم تغييبه نهائيا.أنظر: م.م.و.ث، دورة ديسمبر1959، جانفي1960 تقرير عبد الحميد مهري،علبة مصورة رقم : C02

35- أنظر رسالة عميروش إلى وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم بتاريخ1959/01/19،في نفس المرجع السابق علي كافي ص:409

36- الأمر الذي عبر عنه العقيد بومدين خلال اجتماع العقداء العشر جلسة1959/08/16 حيث اعتبر العملية من مزاعم عميروش و شكك في امتدادها الواسع الذي روج له عميروش إلا بعد اجتماع ديسمبر1958،،مما يوحي بأن قادة الخارج كانوا يرون في هذا الاجتماع مؤامرة ضد الحكومة المؤقتة ،حاول عميروش بالتنسيق مع كريم صياغة ذرائع واهية لتنظيمه بغية تمكين كريم من السيطرة والتحكم في وحدات جيش التحرير بالداخل،وهو ما سجله حربي نقلا عن علي كافي .أنظر:اجتماع العقداء العشر جلسة1959/08/16،أرشيف الدكتور شاوش حباسي نقلا عن خيثر عبد النور مرجع سابق ص:272،وانظر :

MOHAMED HARBI:LE F.L.N OPCIT P:230

37- DJOUdi Attoumi:Le colonel AMIROUCHE entre légende et L'histoire Témoignage d'un Ancien officier de L.A.N en kabylie1956/1962 ;Imprimerie hassnoui ALGER2004. pp:169/172

38- GUY Pervillé; Atals De La Geurre D'algerie: Paris 2003.:P: 39

39- عملية جويمال هل تكون الأخيرة المجاهد 1959/08/10

40- ALISAIR HORNE: OP CIT:350/353

41- شهادات بعض مجاهدي منطقة القبائل حول عملية جويمال شريط سمعي متحف المجاهد بتيزوزو جويلية2000

42- MOHAMED TEGUIA: L'ALERIE EN GURRE E:O.P.U ALGER;1988;P:305

43- Pierre Montagnon: La guerre d algerie Genèse et engrenage dune tragédie.E gerard watelet pygmation paris 1984.P:295

44- ALISAIR HORNE: OP CIT:350/353

45- وفق برقية من المرجح أن يكون قد وجهها الرائد حميمي فيصل إلى هيئة الأركان العامة في مطلع سنة1960،حول وضعية الولاية الثالثة تعرض فيها إلى عدد شهداء عملية جومال حوالي8000شهيد،أنظر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الندوة الولائية لكتابة تاريخ الثورة التحريرية فترة1962/1959، بجاية 1986/09/04

46- المنظمة الوطنية للمجاهدين مكتب ولاية تيزوزو ناحية بوزقان،عملية جومال في المصادر والشهادات جويليه2000

47- MAURICE CHALLE; NOTRE Révolte/opcit;P:41

48- يعتقد خيثر في مرجعه السابق ص:274،الى أن اولحاج يكون قد أخذ بتوصيات العقداء العشر خلال اجتماعهم الشهير في تعامله مع المسائل التي زعزعة استقرار الولاية،لكن مسار الرجل قبل مجيء الرائد ميرة كان نفسه بعد استشهاد هذا الأخير فهو كا ن يعارض الرائد ميرة في مسألة التحويلات التي كان يقوم بها وهو المبعوث الرسمي ورجل حرب بحجة تنقية الصفوف،فحين أن أولحاج كان رجل مسن يتمتع بالرزانة والمهادنة،وبالتالي فإن طريقة تعامله مع ملف الزرق لم تنتظر توصيات اجتماع العقداء ، .أنظر:

DJOUdi Attoumi:Le colonel AMIROUCHE;OPcit;P:169/172

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلف أحمد مسعود سيدعلي (2021)، الولاية الثالثة و اجتماع عقداء الداخل خلال الثورة الجزائرية 6-12ديسمبر1958، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد13، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص ص : 147-156.